

وشرح ابن المصنف يد على الثاني قال ابن هشام كان الاصل ان يدركت مع سلمته  
عند ما ذكر جوار الوهمين ثم يفر دكت بالذكري لاجل الخلاف في الحجاز ولكنه التقى بالعلم  
من ان الخلاف في الاختيار انما يكون بعد الاتفاق على جوار ما ذكره من اختيار  
الاصح لعلته وخلقت له وجه الا فيه وخالف في التسهيل فخرج في خلقتيه  
الانفصال و فرق بينه وبين كنهه بان جرحه عن الفعل منسوب انما جرحه فانه لم يجزه  
عنه الا مرفوع كان شيبها بفرقة فخرج في الانفصال هل تختص اللفظ كان  
او تشمل ساير اخواتها المرفوع في شرح الكافية الثاني فانه قال مرفوع مكان او احدي اخواتها  
وتجده شجاع الالفية ولذا قال ابن الحاجب والختار في خبر ما كان الانفصال لكن الذي جرح به  
ابوحيا في شرح التسهيل نقلنا عن الوبوع ولذا ان ذلك خاص وكان وان الفصل مسعل في انما  
من خبر جوار الوصل وان توهم ليس في ذلك وشاذ قال ابن هشام بتقدير ذلك في يكون  
وليس بان لا يكون الاستشنان فان الفصل معناه واجب كما يجب مع الاذ قد نص على هذا التوجيه  
الجامع بين ما قيل في خبر فيها الوصل والفصل من ان يقع منصوبا بمصدر مضارع الى  
ضمير قبله هو فاعل ومفعول واسم قال مضاف الى ضمير هو مفعول اول نحو زيد عجب من  
ضربته وضربى اياه ومن ضربته وضربك اياه والدرهم زيد وعطيكه ومعطيك اياه والفصل  
في الكلمات اربع بلا خلاف ولذا اختلف المفعول الثاني من باب اعطى في الاشارة بالذم الى  
اعطيت زيد درهم والذي اعطيت زيدا اياه درهم والوصل فيه ارجع عند ابن مالك والمالاني  
والعصلي ارجع عند غيرهما  
في الغيبة وقد ذكره في الالفية بقوله قد سمع نبيه وصلا ولكنه مشروط باختلاف لفظ الضميرين  
كان يكون احدهما مني والآخر مفعول او تذكر او مؤنثا ولذا قال في الكافية الكبرى مع اختلاف  
وذكر ان الساطر وان هشام انه اشار الى ذلك بتسليمه ذلك وصل الى نوعا خاصا من الوصل  
و وكل تفسير ذلك النوع للوقف  
قال اللبيني بقوله عليه السلام انما يقول مع يا المتكلم لانها لا تكون مع يا المخاطبة وانما يقيد  
بالضمير بقوله عن يا عن نونى جماعة الموثق كما قيد في المضارع بقوله عن يا عن نون الاعراب  
نحو فليتنى فان قيل الحرف في مثل شاد قلنا ولذا في من ومن مع ذلك فقد قيدت نون التثنية  
فيها بحال الاختيار انتهى  
فيلعب

قال

قال ابن هشام قوله يا الفرض عبارة غير موضحة المقصود لان الفرض لا يختص بالمتكلم وهو المقصود  
بفتح تا المخاطبة قيل كان عليه ان ليستثنى من الفعل الامثلة لفتح كما استتاه  
ابن الحاجب قال ابن هشام والجواب ان مذموم في نحو تامر بنى ان المحزوف نون الرفع لان  
الوقاية قال ابن هشام برده لعله ان اسر الفعل ايضا تلزم معه النون كما فعل كما ذكره  
في التسهيل قلت لكن مبادرته في سبك المنظوم تشعر لقله لوقا فانه قال فوجها لحقت الفاعل  
اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اطلق الفعل فعمل المتعريف والمجايد خصوصا مع تولي  
نظم وعيارة شرح الكافية فان كان ناصبها فعلا متصفا وجب فصلها منه بنون الوقاية قال  
ابن هشام وظاهر ان السبك يختص بالشعر ويشهد له ما ثبت في الاصل ما ذكره ابن انبارك  
من ان بعض العرب قيل ان فلانا يتهدوك فقال عليه السلام فاني باليا من غير نون الوقاية  
في شرح ابن الصايغ لانم القياس على ليس كما ادعاه بعضهم ولو سلم فليس في اللفظ انه  
مخصوص بالنظم هوراي الساطر تبع المرفوع وراى سبويه انه ضرورة ووا  
الساطر في سبك المنظوم قيل ان الالفية من الالفية اكثر من لى وهذا ايضا ورد على قول  
الكافية وعكسها لعل وفي الكافية الكبرى ومن لعلني لى اجل  
ذير لغيرهم الى ان الحذف فيها اجد من الالفية  
قال ابن الصايغ في كلام المزدلف ما يفهم انه لغة وهو ظاهر قول ابن الحاجب  
في لب ومن عن وقد وقط فان التحويل مع قد وقط ليس ضرورة  
ارجع فيها تساوى وقد جرح به ابن الحاجب بل زاد ان عصفور جعل الحذف  
فيها اجد من الالفية حلا للمعاجلة للمجدوزم النون فانها لا يلحقها نون الحذف  
مراد بها الاسميان الثاني بمعنى حسب الاسماء  
فانما يلزم ان النون ولا مجرد ان البتة ولا قد الحرفية قط النظر فيه فانها لا تتصل  
بها البتة فلما راء الحرف وليس ضمير  
لكن مذموم سبويه والخليل وطالفة انه اسم ضمير  
وخالف ابن مالك فاجاز عدم مطابقتها فيقع لفظ الغيبة  
مضاف نحو وكان بالاباح من صدوق براني لو اصبحت